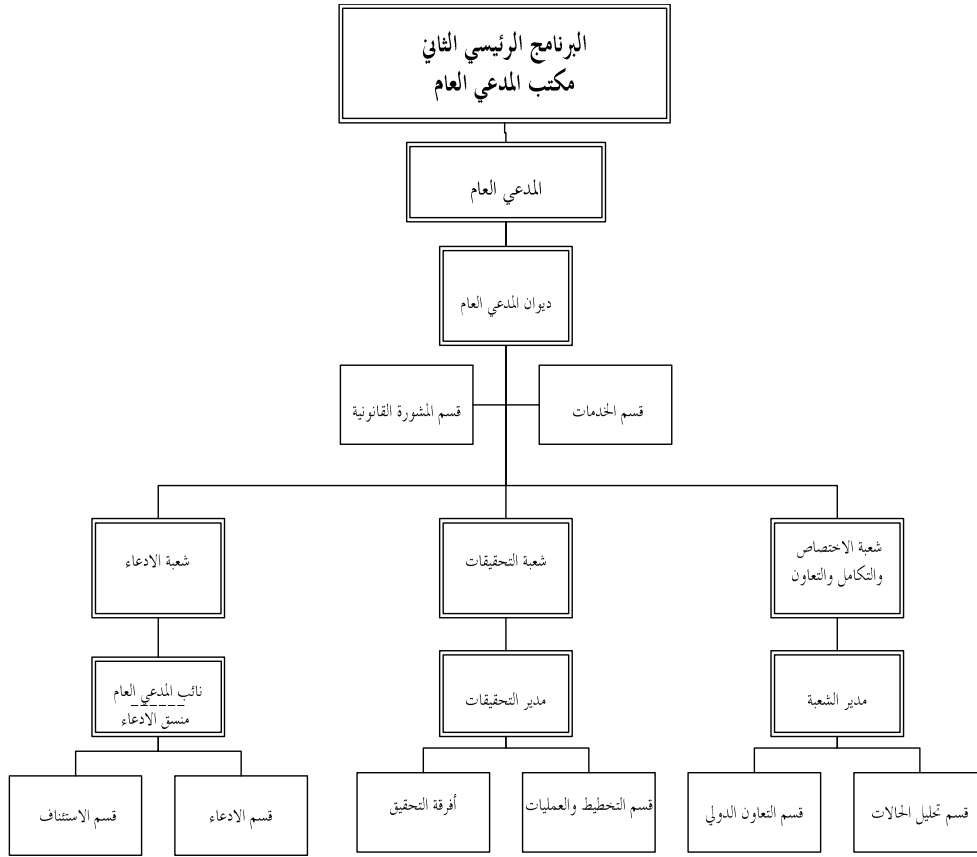


## باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام



## مقدمة

١٢٦- لا يطلب في ميزانية مكتب المدعي العام ("المكتب") لعام ٢٠١١ موارد تزيد على الموارد المحددة في عام ٢٠١٠. ويقل المجموع النهائي بنسبة ٠,٢ في المائة عن الميزانية المعتمدة في العام الماضي. وسيواصل المكتب السعي إلى زيادة الإنتاجية لمواجهة التحديات التي تطرحها التحقيقات والمحاکمات الجديدة بهدف زيادة الإنتاج دون زيادة في الموارد.

١٢٧- وتعرض الميزانية المقترحة للمكتب لعام ٢٠١١ بانخفاض مطلق يبلغ ٣٠٠ ٥٠ يورو عن الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠. وبالمقارنة بالنفقات الفعلية في عام ٢٠٠٩، زادت الميزانية الإجمالية بنسبة ١٢ في المائة بينما زاد عدد القضايا قيد البحث والقضايا المعلقة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ بنسبة ٤٤ في المائة (من ٩ قضايا إلى ١٣ قضية، انظر الجدول ١٧ أدناه). وتغطي الميزانية أيضا جميع الأنشطة الإضافية وغير المتوقعة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (أبو قرده، كينيا). ولم يقدم المكتب طلبا للاستعانة بصندوق الطوارئ سواء عند مثول السيد أبو قرده غير المتوقع أمام المحكمة لأول مرة للاستماع إلى اعتماد التهم في قضية المدعي العام ضد أبو قرده في عام ٢٠٠٩ (قضية دارفور الثالثة) أو عند التحقيق في القضايا المتعلقة بالحالة في كينيا في عام ٢٠١٠.

١٢٨- وتعزى الزيادة في النفقات في مجال الوظائف الثابتة، التي تمثل الجزء الأكبر من ميزانية المكتب، بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ إلى التسويات التي جرت في العام الماضي في جدول المرتبات وكذلك إلى تحويل خمس وظائف للمساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة متصلة بالحالات (عوضت هذه الزيادة بتخفيض مقابل في الاعتماد المخصص للمساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠١١). وعلاوة على ذلك فإن متوسط معدل الشواغر المتوقعة لعام ٢٠١١ سيكون أقل من المعدل الفعلي في عام ٢٠٠٩، وسيؤدي ذلك إلى معدل أعلى بكثير للتنفيذ بالمقارنة بعام ٢٠٠٩.

١٢٩- وأعيد تقييم احتياجات السفر بعناية وخفضت مدة البعثات في ضوء الخبرة المكتسبة حتى الآن. وأدى ذلك، ليس إلى انخفاض ميزانية السفر المتعلقة بالمكتب بمقدار ١٠٦ ٣٠٠ يورو (بالمقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠) رغم تعويض الزيادة في تكاليف السفر بوجه عام فحسب، ولكن أيضا إلى تمكين المكتب من زيادة العدد الإجمالي للبعثات بنسبة ٢٥ في المائة، مما يسمح بتغطية جميع التحقيقات والقضايا الجديدة في عام ٢٠١١، فضلا عن احتياجات السفر الإضافية المتصلة بالتعاون.

١٣٠- ووفقا للفقرة ٩ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، قام المدعي العام بتعيين مستشارين قانونيين للجرائم المتعلقة بالجنس والجرائم أخرى محددة، ولا تنجم عن ذلك أية تكاليف إضافية لأنهم يقدمون خدماتهم للمدعي العام بدون مقابل.

١٣١- ويواصل المكتب الاعتماد في أنشطته وإستراتيجيته على ثلاث دعائم. والعامل الرئيسي الأول لنهج الكفاءة من حيث التكلفة هو سياسة تركز على التحقيقات والمحاکمات بعناية، وفقا لنظام روما الأساسي. ويوفر المكتب الحماية لنحو ١,٨ مليون من الضحايا المشردين في شمال أوغندا، وثلاثة ملايين من الضحايا المشردين في دارفور، وأكثر من مليونين من الضحايا المشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و٣٥٠.٠٠٠ من الضحايا المشردين أو المعرضين للتشرد في كينيا، وعدة آلاف من الضحايا الذين يتعرضون للنهب في جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما يقاضي فقط الأشخاص الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم قيد التحقيق. ويؤدي تركيز الإجراءات على هذا النحو (على الأشخاص الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية) إلى توسيع نطاق تأثيرها وامتداد الأثر الوقائي لأعمالها إلى سكان الدول الأطراف الـ ١١١ - الذين يبلغ عددهم نحو ١,٧٦ مليار نسمة- وما وراء ذلك، على الأقل. وينبغي لأي تقييم للاحتياجات من التكاليف أن يأخذ هذه الجوانب في الاعتبار.

١٣٢- والعامل الرئيسي الثاني هو زيادة التعاون من خلال شبكة من التعاون مع الدول والكيانات الحكومية الدولية وغير الحكومية، مع الاحترام الواجب لمبدأ التكامل. وفي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ عمل المكتب بالتعاون الوثيق مع عدة دول في مناطق مختلفة وتبادل المعلومات معها للمساعدة في التحقيق في الجرائم المرتكبة في إقليم الكيفو.

١٣٣- والعامل الرئيسي الثالث هو الاستخدام المرن للموارد من خلال توسيع أو تضيق نطاق الأفرقة المشتركة طبقاً للاحتياجات. وقد تيسر هذا التناوب والاستخدام الفعال للموارد بتوحيد الإجراءات في المكتب عن طريق دليل العمل الذي أصبح نافذاً رسمياً اعتباراً من عام ٢٠١٠. ويمكن الآن تناوب الموظفين من فريق إلى آخر حسب الاقتضاء دون مواجهة مشاكل التكيف.

١٣٤- ولم تدخل تعديلات على هيكل المكتب. واتخذت بعض الخطوات لزيادة الكفاءة دون التوسع في الموارد. فأولاً، ألغيت وظيفة نائب المدعي العام للتحقيقات التي ظلت شاغرة مدة تزيد على ثلاث سنوات. وتؤكد التجربة العملية منذ عام ٢٠٠٦ ملاءمة الطريقة التي يدير بها المكتب تحقيقاته ومحاكماته والهيكلي الحالي لشعبة التحقيقات. ونتيجة لذلك، أصبحت رئاسة شعبة التحقيقات الآن من مسؤولية المدير.

١٣٥- وثانياً، تم تحويل خمس وظائف للمترجمين من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف متصلة بالحالات. ففي بداية العمل بالمكتب، لم يكن من الواضح الوقت الذي سيستمر فيه الاحتياج إلى هذه الموارد. وأثبتت التجربة أن الاحتياج إلى معظم الأعمال التي يقوم بها المترجمون من المساعدة المؤقتة العامة سيظل مستمراً مدة طويلة. وسيؤدي تحويل هذه الوظائف الخمس، التي شغلت مدة تزيد على ثلاث سنوات والتي سيظل الاحتياج إليها مستمراً طوال سنتين أخريين على الأقل إلى مزيد من الاستقرار في هذا المجال الحيوي، وتجنب النقص في الكفاءة بسبب زيادة التناوب بين الموظفين وفقدان الذاكرة المؤسسية. ونتيجة لهذا التحويل، انخفضت ميزانية المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١١ بنحو ٥٣٧ ٥٠٠ يورو. وتمثل الزيادة المقابلة في ميزانية الوظائف المتصلة بالحالات وفورات صافية تبلغ ٤٣ ٠٠٠ يورو لأن الوظائف الثابتة ينطبق عليها (بخلاف للمساعدة المؤقتة العامة) معدل شعور يبلغ ٨ في المائة.

١٣٦- ويقترح المكتب إعادة تصنيف وظيفتين في ميزانية عام ٢٠١١: وظيفة منسق الإدعاء (البرنامج ٢٤٠٠) من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ بسبب زيادة المهام الإدارية والرقابية المعهود بها إليه لتمكين النائب الباقي للمدعي العام من أداء المزيد من المهام المتصلة بالمحكمة، فضلاً عن وظائف تمثيلية أخرى، ووظيفة منسق الطب الشرعي في شعبة التحقيقات (البرنامج ٢٣٠٠) من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥.

## الجدول ١٧: التغييرات في ميزانية مكتب المدعي العام وتوزيع الموظفين بحسب الحالات

الميزانية باليورو (عدد الموظفين)* وعدد القضايا)	الدعم التشغيلي	أوغندا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	دارفور	جمهورية أفريقيا الوسطى	كينيا
٣ ٤٢٨ ١٠٠ (٢٩) (٣ قضايا)	٣ ٥٤٩ ٧٠٠ (٢٧) (قضية واحدة)	٤ ٧٧٠ ٩٠٠ (٢٨) (قضية واحدة)	٤ ٠٥٥ ٥٠٠ (١٥) (قضية واحدة)	غير وارد	غير وارد	غير وارد
٣ ٧٨٨ ٤٠٠ (٤١) (٥ قضايا)	١ ١٠٩ ٥٠٠ (٤) (قضية واحدة)	٥ ٨٥١ ٤٠٠ (٥١) (قضيتان)	٤ ٥٣٢ ٥٠٠ (٣٥) (قضية واحدة)	٢ ٥٥٣ ٨٠٠ (٢١) (قضية واحدة)	غير وارد	غير وارد
٤ ٧٠٩ ١٠٠ (٥١) (٨ قضايا)	١ ٠٣٣ ٧٠٠ (٤) (قضية واحدة)	٥ ٨٣٥ ٢٠٠ (٤٨) (٣ قضايا)	٤ ٤١٧ ٨٠٠ (٣١) (٣ قضايا)	٣ ٣٩٣ ٤٠٠ (٢٤) (قضية واحدة)	غير وارد	غير وارد
٥ ٠١٢ ٧٠٠ (٥٩) (٩ قضايا)	٨٩٨ ٩٠٠ (٣) (قضية واحدة)	٦ ١٢٤ ٣٠٠ (٥٣) (٤ قضايا)	٤ ٥٩٠ ٥٠٠ (٣٢) (٣ قضايا)	٤ ٢٠٦ ٣٠٠ (٢٤) (قضية واحدة)	غير وارد	غير وارد
٥ ٥٣٩ ٢٠٠ (٦١) (١١ قضية)	٩٠٣ ٨٠٠ (٣) (قضية واحدة)	٦ ٦٥٥ ٤٠٠ (٥٤) (٦-٥ قضايا)	٤ ١٢١ ٤٠٠ (٢٤) (٣ قضايا)	٤ ٧٩٤ ٧٠٠ (قضية واحدة- قضيتان)	غير وارد	غير وارد
٦ ٣٤٩ ٩٠٠ (٦٩) (١٣ قضية)	٣٤٥ ٨٠٠ (١) (قضية واحدة)	٥ ٤١٤ ٨٠٠ (٤٣) (٥ قضايا)	٢ ٢٠١ ٢٠٠ (١٦) (٤ قضايا)	٢ ١٣٨ ٣٠٠ (١٠) (قضية واحدة)	٥ ١٩٤ ٦٠٠ (٣٦) (قضيتان)	٢٠١١ المقترحة

\* يشمل عدد الموظفين الوارد في هذا الجدول الوظائف الثابتة والوظائف المتصلة بالحالات فقط ولا يشمل المساعدة المؤقتة العامة.

١٣٧- وبتطبيق نموذج التناوب، تظل الموارد المعتمدة في سياق طلب الميزانية التكميلية في عام ٢٠٠٩ (للقضية المرفوعة ضد جان-بيير بمبا) مدرجة في ميزانية عام ٢٠١١ بوصفها من الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة لتغطية الأعمال المتعلقة بقضية بمبا. وسيسمح ذلك بتحويل الموارد المتاحة من الوظائف الثابتة في قضية لوبنغا إلى الحالة في كينيا دون حاجة إلى طلب موارد إضافية.

## الجدول ١٨ - البرنامج الرئيسي الثاني: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١

النموذج في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ (بالآلاف اليورو)		الميزانية المخصصة لعام ٢٠١٠ (بالآلاف اليورو)		تقديرات عام ٢٠٠٩ (بالآلاف اليورو)		مكتب المدعي العام
	المجموع	الأساسية	المجموع	الأساسية	المجموع	الأساسية	
٣,٣	١٦٠٢٨,٣	٣٧٢٧,٤	١٥٥١٠,٦	٣٧٠٤,٢	١٧٣٨٣,٧	٤٢٤٦,٣	موظفو الفئة الفنية موظفو الخدمات العامة
٢,٧	٣٩٤٧,٦	١٠٠٠,٤	٣٩٤٧,٦	١٠٠٠,٤	٣٨٧٣,٩	٣٦١٤,٣	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة المؤقتة للإحصاءات العمل الإضافي الخبراء الاستشاريون
-١,٢,٧	١٩٩٧٥,٦	٤٧٢٧,٨	١٩٤٥٨,٢	٤٧٠٤,٦	١٣١٣٧,٤	٤٢٤٦,٣	السفر الضيافة الخدمات التعاقدية التدريب تقنيات التشغيل العامة اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
٠,٨	٣٦٨٥,٢	٣٧,٠	٤٢٢٢,٧	٣٧,٠	٣٨٧٣,٩	٣٦١٤,٣	المجموع الفرعي، الرتب الأخرى
-١,٢,٤	٣٨٠٦,٢	٥٢,٠	٤٣٤٢,٩	٥٢,٠	٣٩٤٦,١	٣٦١٤,٣	المجموع الفرعي، التكاليف غير المتصلة بالموظفين
-٤,٧	٢١٤٨,٤	٢٤١,٨	٢٠٧٢,٦	١٨٢,٢	١٩٤٨,٨	١٧١,٤	المجموع
٢٧,٣	٢٧٧,٥	٢٥,٠	٢٥٢,٥	٢٥,٠	١٠٢,٠	٧,١	
	٧٩,٤	٣٣,٩	٧٩,٤	٣٣,٦	١٠٢,٠	٨٥,٩	
	٣٤٩,٦	٣٤٩,٦	٣٤٩,٦	٣٤٩,٦	١٥٤,٩	١٤١,٤	
	١٠١,٠	٥٣,٠	١٠١,٠	٥٣,٠	٢٦٣,٩	٢٠٨	
	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٤,٦	٣٤,٦	
-١,٠	٢٩٥٥,٩	٣٥٣,٧	٣٠٢٧,٢	٢٩٣,٨	٦٨,١	٦٨,١	
-٥,٢	٢٦٧٧٨,٠	٥١٣٣,٥	٢١٦٤٤,٥	٥٠٥٥,٤	٢٥٧٩,٤	٢٣٥٧,٥	
	٢٦٧٧٨,٠	٥١٣٣,٥	٢١٦٤٤,٥	٥٠٥٥,٤	٢٣٩٠٩,٢	١٩٦٨٠,٩	
-٤,٤	٨٣٩,٠	١٢٨,٢	٧١٠,٨	١١٣,٤	٦٨٤,٩	٤٩٨,٦	الصيانة الموزعة

## الجدول ١٩ - البرنامج الرئيسي الثاني: الملاك المقترح من الموظفين لعام ٢٠١١

مكتب المدعي العام	ملاك المقترح من الموظفين لعام ٢٠١١		مساعد أمين عام		مدير		مدير		مدير		مكتب المدعي العام
	موظفي الفئة الفنية لها فروعها	مجموع الموظفين	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	٣-مد	
الوظائف الحالية	١٥	٣٢	٢	٤	٧	٤	٩	٥	٢	٢	١
الوظائف الجديدة/المتقنة	٤٨	١٢٢	١٥	٤٠	٤٠	٢١	٢١	٥	٢	٢	١
المجموع	٦٤	١٥٤	١٧	٤٤	٤٧	٤٤	٣٠	١١	٢	٢	١
الوظائف المعاد توزيعها/تصنيفها											
المجموع											
المجموع	٢٢٢	١٥١	١٧	٤٩	٤٧	٤٩	٢٩	١١	٣	١	١

## ١- البرنامج ٢٠١٠: المدعي العام

### مقدمة

١٣٨- يتكون مكتب المدعي العام من ديوان المدعي العام، وقسم المشورة القانونية، وقسم الخدمات، ويساعد جميعها المدعي العام على تقديم الخدمات إلى الشعب التنفيذية والأفرقة المشتركة وتنسيقها. ويتم في مكتب المدعي العام تقييم السياسات الخاصة بالمكتب وتعزيزها. وتقدم اللجنة التنفيذية (المادة ٤-٢ من اللائحة التنظيمية لمكتب المدعي العام) المشورة للمدعي العام بشأن الجوانب الإستراتيجية لجميع العمليات والأنشطة التي يقوم بها المكتب، ويقوم ديوان المدعي العام بأعمال الأمانة لهذه اللجنة.

١٣٩- ويقوم المدعي العام، من خلال اللجنة التنفيذية، بتوجيه الأنشطة الرئيسية المحددة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للإدعاء بأقل قدر ممكن من الموارد وأكبر قدر ممكن من المساءلة.

١٤٠- وفي هذا الصدد، ينسق ديوان المدعي العام الأنشطة الداخلية والأنشطة المشتركة بين الأجهزة لضمان وجود موظفين مؤهلين وذوي همة عالية، وتقاسم المعلومات بصورة فعالة، وبناء ثقافة مشتركة للمحكمة.

١٤١- ويقدم قسم المشورة القانونية الردود على طلبات المشورة القانونية المقدمة من المدعي العام وجميع الشعب التنفيذية.

١٤٢- ويقدم قسم الخدمات ما يلزم من الخدمات الإدارية واللغوية والتقنية العالية الجودة وفي التوقيت المناسب بإتباع نهج مرن في الاستجابة لاحتياجات العملاء بأقل قدر ممكن من الموارد وعن طريق الاتصال بقلم المحكمة لتنسيق الخدمات المشتركة الموحدة.

### الأهداف

- ١- وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وفي القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات فيما يخص جميع المشاركين في الإجراءات والأشخاص الذين تمسّهم أنشطة المحكمة على نحو يحترم التنوع. (الهدف الإستراتيجي ٣)
- ٢- أن تتحول إلى إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج وليس على العمليات، وتعتمد على قواعد لضمان الحقوق وتقليل المخاطر عند الاقتضاء. (الهدف الإستراتيجي ٨)

الهدف في عام ٢٠١١	مؤشرات الأداء	النتائج المتوقعة
<p>الهدف في عام ٢٠١١</p> <p><math>\leq 95\%</math></p> <p>١٠٠٪ من عناصر التدريب الإلزامية؛ ٦٠٪ من عناصر التدريب الاختيارية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>النسبة المئوية من خطة التدريب السنوية التي تم تحقيقها.</li> <li>النسبة المئوية من المجموعات المستهدفة التي تم تدريبها.</li> </ul>	<p><b>الهدف ١</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>التنفيذ الكامل لخطة التدريب السنوية الداعمة لتنفيذ دليل العمليات.</li> </ul>
<p><math>&lt; 90\%</math></p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>النسبة المئوية الفعلية من التحسينات/التطوير التي تم تحقيقها.</li> </ul>	<p><b>الهدف ٢</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تحقيق جميع الأهداف المتعلقة بتطوير/تحسين الجوانب اللغوية والإدارية والمالية والتقنية التي تخص مكتب المدعي العام في عام ٢٠١١.</li> </ul>

الجدول ٢٠ - البرنامح ٢٠١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١

النموذج في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ (بالآلاف اليورو)		الميزانية المخصصة لعام ٢٠١٠ (بالآلاف اليورو)		تفقات عام ٢٠٠٩ (بالآلاف اليورو)		اللمعي العام
	المبلغ	النسبة المئوية بالحوالات	المجموع	النسبة المئوية بالحوالات	المجموع	النسبة المئوية بالحوالات	
١٩,٩	٤٩٤,٥	٢٩٨٣,٦	٩٢٠,٢	٢٠٦٣,٤	٢٤٨٩,١	٢٠٦٣,٤	الأساسية
		١٣٠٧,٤	٦٧٥,٤	٦٣٢,٠	١٣٠٧,٤	٦٣٢,٠	التصلة بالحوالات
١٣,٠	٤٩٤,٥	٤٢٩١,٠	١٥٩٥,٦	٢٦٩٥,٤	٣٧٩٦,٥	٢٦٩٥,٤	بلدون تقسيم
-٣٤,٢	-٥٣٧,٥	١٠٣٣,٤	٩٩٦,١	٣٧,٠	١٥٧٠,٨	٣٧,٠	المجموع الفرعي، الموظفون
٠,٨	٠,٨	١٠٦,٠	١٠٦,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	المساعدة المؤقتة العامة
-٣١,٧	-٥٣٦,٧	١١٥٤,٤	١١٠٢,٤	٥٢,٠	١٠٥٢,٢	١٠٥٢,٢	المساعدة المؤقتة للاجتماعات
٩,٠	٤٤,٨	٥٤٣,٧	٤٦٧,١	٧٦,٦	٤٩٨,٩	٩٦,٩	العمل الإضافي
		١٠,٠	١٩٢,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	الخبراء الاستشاريون
		٢١٧,٥	١٩٢,٥	٢٥,٠	٢١٧,٥	٢٥,٠	المجموع الفرعي، الترتيب الأخرى
		٧٩,٤	٥٥,٥	٢٣,٩	٧٩,٤	٢٣,٦	السفر
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	الضيافة
		٨١,٠	٢٨,٠	٥٣,٠	٨١,٠	٥٣,٠	الخدمات التعاقدية
		٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	التدريب
٤,٨	٤٤,٨	٩٧١,٦	٧٨٣,١	١٨٨,٥	٩٦٦,٨	٢٠٨,٥	تفقات التشغيل العامة
		١٦٤,٤	٨٥,٣	٧٩,١	١٤٣,٨	٧٣,١	اللوازم والمواد
		١٦٤,٤	٨٥,٣	٧٩,١	١٤٣,٨	٧٣,١	الأثاث والمعدات
٢,٥	٢,٥	٦٤١٦,٩	٣٤٨١,٠	٢٩٧٥,٩	٦٤١٤,٣	٢٩٧٥,٩	المجموع الفرعي، التكاليف غير المتصلة بالموظفين
		١٦٤,٤	٨٥,٣	٧٩,١	١٤٣,٨	٧٣,١	المجموع
١٤,٣	٢٠,٦	١٦٤,٤	٨٥,٣	٧٩,١	١٤٣,٨	٧٣,١	الصيانة الموزعة

الجدول ٢١ البرنامح ٢٠١٠: الملاك المقترح من الموظفين لعام ٢٠١١

مجموع الموظفين	مجموع موظفي الخدمات العامة-الرتبة الرئيسية	الخدمات العامة-الرتبة الأخرى	مجموع موظفي الفئة الفنية لها فوقها	٢-مدى					اللمعي العام	الوظائف الحالية	الوظائف الجديدة/المنقولة	الوظائف العاد توزيعها/تصنيفها	
				١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف					١-مدى
٢٩	١٠	٩	١٩	٢	٦	٣	٥	٢	١	١			
١٦	١١	١١	٥	٣	١	١	٥	٢					
٤٥	٢١	٢٠	٢٤	٥	٧	٤	٥	٢					
٥			٥	٥									
٥			٥	٥									
٥٠	٢١	٢٠	٢٩	٥	٧	٩	٥	٢	١				



## (أ) البرنامج الفرعي ٢٠١٠: ديوان المدعي العام/قسم المشورة القانونية

## الموارد من الموظفين

١٤٣- لا تطلب وظائف جديدة لهذا البرنامج الفرعي.

## المساعدة المؤقتة العامة

١٤٤- لا يزال طلب المساعدة المؤقتة العامة لمدة خمسة أشهر برتبة ف-٢ مستمراً لدعم المشاريع المخصصة أو الذروة المتوقعة لحجم العمل بالنسبة لطاقة المشورة القانونية في المكتب.

## العمل الإضافي

١٤٥- لا يزال المبلغ المطلوب هو ١٥ ٠٠٠ يورو للوفاء بالاحتياجات القانونية اللازمة لتعويض العمل الإضافي في فئة الخدمات العامة.

## الخبراء الاستشاريون

١٤٦- سيواصل المكتب في عام ٢٠١١ تعيين خبراء استشاريين وشهود من أهل الخبرة لدعم التحقيقات والمحاکمات. ولتحقيق ذلك، يطلب المكتب مبلغ ١٠٦ ٠٠٠ يورو، الذي يمثل ما يقرب من ثمانية أشهر ونصف شهر من خدمات الخبراء الاستشاريين برتبة ف-٥، وإن كان سيتم تحديد المستوى الفعلي للخبراء الاستشاريين على أساس العمل المطلوب وخبرتهم. ولا يزال تركيز الميزانية في الديوان.

١٤٧- ووفقاً للفقرة ٩ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، قام المدعي العام بتعيين مستشارين قانونيين للجرائم المتعلقة بالجنس وجرائم أخرى محددة، ولا يطلب المكتب زيادة لهذا البند من بنود الميزانية لأنهم يقدمون خدماتهم للمدعي العام بدون مقابل.

## الموارد من غير الموظفين

## السفر

١٤٨- يعتبر سفر المدعي العام ضرورياً لتعزيز الدعم المقدم له والتعاون الملموس معه في التحقيقات التي يقوم بها المكتب وإلقاء القبض على الأشخاص الذين يطلب مثلهم أمام المحكمة على أعلى المستويات، وللإسهام في تأثير نظام روما الأساسي بأقصى قدر ممكن. ويتضمن الاعتماد المدرج لديوان المدعي العام دائماً إسقاطات لسفر المدعي العام وموظفي الإعلام وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يدعون لمقابلة المدعي العام، وبوجه خاص لأصحاب المصلحة غير القادرين على تحمل تكاليف السفر.

١٤٩- وتجمع ميزانية عام ٢٠١١ بين الانخفاض في عدد البعثات (٥١ بعثة مقابل ٥٧ في عام ٢٠١٠) وانخفاض يبلغ ٣٠ في المائة في عدد أيام البعثات مقارنة بعام ٢٠١٠. وسمح هذا التدبير من تدابير الكفاءة بتعويض جميع الزيادات التضخمية وتحقيق انخفاض صاف في ميزانية السفر يبلغ ١٠ ٤٠٠ يورو بالمقارنة بعام ٢٠١٠.

#### الخدمات التعاقدية

١٥٠- يطلب مبلغ ٢٥ ٠٠٠ يورو، كما في العام الماضي، لدعم تكاليف الإعلام للبعثات المستقلة وبعثات التوعية المشتركة في بلدان العمليات. وتتعلق التكاليف النموذجية المتكبدة بالإذاعة وإيجار المرافق المناسبة للمؤتمرات الصحفية وتكاليف إنتاج وتوزيع المواد في بلدان العمليات.

#### التدريب

١٥١- لا تزال ميزانية التدريب مدرجة بأكملها في البند المخصص للديوان. ويطلب ما يبلغ قدره ٧٩ ٤٠٠ يورو لدعم التطوير الوظيفي المتواصل لجميع الموظفين في المكتب. وستنظم بالتحديد دورات للتدريب العملي في مجالات التحليل والدفاع والاستئناف والسلامة وحماية الشهود في الميدان بما يتماشى مع دليل العمل.



## (ب) البرنامج الفرعي ٢٠١٢٠: قسم الخدمات

## الموارد من الموظفين

١٥٢- يطلب في عام ٢٠١١ تحويل خمس وظائف للمساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. وكما ذكر في المقدمة، حوّلت خمس وظائف من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة متصلة بالحالات. فقد تبين بعد تقييم موارد المساعدة المؤقتة العامة اللازمة للترجمة في المكتب بدقة أن الحاجة مستمرة سنة بعد أخرى لعدد معين من الوظائف وأن الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظائف متعاقدين فعلا مع المحكمة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وتدعو الحاجة المستمرة إلى هذه الوظائف إلى المساواة بينها وبين الوظائف المتصلة بالحالات الأخرى في المحكمة. وسيؤدي تطبيق معدل الشغور الذي يبلغ ٨ في المائة على الوظائف المتصلة بالحالات إلى انخفاض صاف في التكاليف المتصلة بالموظفين في هذا البرنامج الفرعي (حيث تتجاوز التكاليف المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة التكاليف المتعلقة بالوظائف المتصلة بالحالات يبلغ ٤٣ ٠٠٠ يورو: ٥٣٧ ٥٠٠ يورو مقابل ٤٩٤ ٥٠٠ يورو).

١٥٣- وستلزم، في حالة عدم الموافقة على التحويل، العودة إلى المساعدة المؤقتة العامة.

## المساعدة المؤقتة العامة

١٥٤- علاوة على التحويل أعلاه، لا تزال وحدة خدمات اللغات في حاجة إلى المساعدة المؤقتة العامة (عدا الوظائف الخمس المكافئة للعمل على أساس التفرغ المحولة أعلاه) كما في السنوات السابقة. وتلزم هذه المساعدة لمواجهة حجم العمل في الترجمة التحريرية والترجمة الفورية الميدانية التي تقدم الدعم لبعثات التحقيق.

١٥٥- ويظل حجم قوة العمل دون تغيير أي ١٥ وظيفة مكافئة للعمل على أساس التفرغ لجميع خدمات الترجمة التحريرية والمراجعة والترجمة الشفوية التي تقدم الدعم لولاية المكتب. وتوفر ٨ من هذه الوظائف المكافئة للعمل من الوظائف الثابتة (المتصلة بالحالات) (بما في ذلك الوظائف الخمس المكافئة للعمل على أساس التفرغ المحولة أعلاه) وتوفر الوظائف السبع الباقية من المساعدة المؤقتة العامة الشهرية المرنة.

١٥٦- ولا تزال وحدة خدمات اللغات ملتزمة بتعويض النقص في الموارد، الذي يبلغ قدره ٢٠٦٥ وظيفة مكافئة للعمل على أساس التفرغ (٢٠٤١ صفحة، أو ٧٧٠ صفحة لكل وظيفة مكافئة للعمل على أساس التفرغ) بالفورارات التي تحققها في الموارد والاستعانة بالمصادر الخارجية عندما تسمح السرية بذلك.

الجدول ٢٤: التوزيع الوظيفي للمترجمين التحريريين (المساعدة المؤقتة العامة والوظائف القائمة) والطاقة الترجمة الناتجة عن ذلك على أساس أعباء العمل المتوقعة لعام ٢٠١١

الطاقة مقابل الطلب		توزيع الوظائف التي تكافئ العمل على أساس التفريغ										اللغة	
		الخدمات اللغوية الأخرى								الترجمة			
الفاصل/العجز (صفحة)	طاقة الموارد في عام ٢٠١١ (صفحة)	حجم العمل المتوقع في عام ٢٠١١ (صفحة) بالاستناد إلى أرقام عام ٢٠١٠	المجموع	المراجعة والتدقيق (الترجمات التحريرية الخارجية)	الترجمة التحريرية بالموقع	دمج الاستنتاج (مراقبة الجودة)	فرز الوثائق	الترجمة الفورية الهاتفية	يعتاش الترجمة الفورية	اختبار الترجمة الفورية والتدريب عليها ودعمها	إدارة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية الميدانية	الترجمة التحريرية	
٨٨٩ -	٢٣١٠	٣١٩٩	٤	٠,٨					٠,١	٠,١		٣,٠	الإنكليزية- الفرنسية
٤٦٥ -	١٤٦٣	١٩٢٨	٤	٠,٨					٠,٥		٠,٨	١,٩	الفرنسية - الإنكليزية
١٠٠٥ -	١٥٤	١١٥٩	١	٠,١				٠,٣	٠,٤			٠,٢	الإنكليزية - العربية
١٦١	٢٣١	٧٠	٠,٥						٠,٢			٠,٣	العربية - الإنكليزية
٧٣	١٠٧٨	١٠٠٥	٣	٠,١		٠,٢		٠,٣	٠,٨	٠,٢		١,٤	الكتيبات واندال/السواحلي/ اللغوي الألفرنسية
٥٢	٧٧	٢٥	١		٠,١		٠,١		٠,٥		٠,١	٠,١	السواحلي/الإنكليزية
-	-	-	١		٠,٢		٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,١			السنغوي
٣٢	٣٠٨	٢٧٦	٠,٥						٠,١			٠,٤	الأشولي
٢٠٤١ -	٥٦٢١	٧٦٦٢	١٥	١,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٨	٣	٠,٤	٠,٩	٧,٣	مجموع الوظائف التي تكافئ العمل على أساس التفريغ

### السفر

١٥٧- تسمح ميزانية السفر فقط بالبعثات المتصلة بالتحقيق للموظفين التقنيين، والمترجمين الفوريين الميدانيين (المحليين والدوليين)، وبعثات توظيف المترجمين الفوريين. ونظرا لطبيعة البعثات واتصالها بالدعم، انعكس النهج الذي اتبعه القسم لتحقيق الوفورات في التكاليف في زيادة عدد البعثات التي تقوم بها أفرقة التحقيق مع تقليل مدتها وزيادة تركيزها. وعوض القسم بالتالي الزيادة في عدد البعثات البالغ ٤٥ بعثة بتخفيض عدد أيام البعثات إلى ١٠٢ يوما (أي بنسبة تقل بمقدار ١٣ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٠). ويبلغ الانخفاض الناتج عن ذلك في تكاليف السفر بالمقارنة بميزانية عام ٢٠١٠ نحو ٢٠٠ ٥٥ يورو، ويستوعب الاعتماد المطلوب الزيادة في تكاليف السفر وبدل الإعاشة اليومي.

١٥٨- وتوفر الميزانية الأساسية للسفر الاعتمادات اللازمة للبعثات الأوروبية المعتادة للموظفين التقنيين واللغويين والإداريين للمشاركة في المؤتمرات الفنية وعرض الميزانية (٣ اجتماعات).

### الخدمات التعاقدية

١٥٩- تتعلق التكاليف الرئيسية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات التي تخص مكتب المدعي العام في عام ٢٠١١ بتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة في العمل باستخدام برمجيات SharePoint وتحديث المواقع الداخلية (٣٥ ٠٠٠ يورو)؛ ومراجعة الأدوات الالكترونية لجمع الوقائع ذات الصلة المحتملة (٥٠ ٠٠٠ يورو)؛ والخدمات التعاقدية لتحديث البرمجيات المتعلقة بإدارة نظم الاتصال بالحالات (٥٥ ٠٠٠ يورو).

١٦٠- ويطلب اعتماد للاستعانة بمصادر خارجية للترجمة التحريرية لدعم القدرة الترجمة للمكتب في أوقات الذروة وعند ضيق الوقت وأعباء العمل المتصلة بقضايا معينة وكذلك للبيانات الواردة بلغات خلاف لغات العمل بالمحكمة. ويظل المبلغ المطلوب هو ٤٠ ٠٠٠ يورو دون تغيير.

*نفقات التشغيل العامة*

١٦١- يظل الاعتماد المطلوب هو ١٠ ٠٠٠ يورو للوفاء بجزء من تكاليف المشاريع المبينة أعلاه.

*اللوازم والمواد/المعدات*

١٦٢- يظل المبلغ المطلوب هو ٣٥ ٠٠٠ يورو دون تغيير لتجديد قواعد البيانات/الاشتراكات الخاصة بمكتب المدعي العام في المجالات والهيئات الفنية، وشراء الكتب المرجعية الرئيسية اللازمة لدعم الأنشطة الرئيسية للمكتب.

١٦٣- يلزم مبلغ ٢٠ ٠٠٠ يورو لتجديد التراخيص اللازمة لاستخدام البرمجيات المتعلقة بإدارة نظم الاتصال بالحالات والبرمجيات المتعلقة بإدارة طلبات المساعدة. ويلزم مبلغ ١٠ ٠٠٠ يورو المتكرر لصيانة واستبدال ورفع مستوى أجهزة المكتب المستخدمة في البعثات (الدعم السمعي والبصري للتحقيقات).



## ٢- البرنامج ٢٠٠٩: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

### مقدمة

١٦٤- تساهم شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون أساساً في إقامة شبكة قوية وواسعة النطاق للدعم والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لتمكين المكتب من الاضطلاع بولايته القضائية بصورة فعّالة وتدير في إطار المكتب جميع المسائل المتعلقة بالاختصاص والمقبولية ومصالح الضحايا والتعاون. وتتناول الشعبة جميع الطلبات المقدمة للمساعدة وتنسيق بينها، وتجري المفاوضات اللازمة لاتفاقات التعاون حسب الاقتضاء، وتقيم شبكات تبادل المعلومات، وتقوم بدور حفاز في عمليات القبض. وتنسق الشعبة جميع المسائل المتعلقة بالعلاقات الخارجية وتقوم بالفحص التمهيدي للمعلومات المتعلقة بالجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة.

١٦٥- وفي إطار الشعبة، وفي سياق تعزيز الاضطلاع بإجراءات منصفة وفعالة وسريعة، يقدم القسم المشورة بشأن المسائل المعقدة المتصلة بالوقائع والقانون والتكامل والاختصاص والتعاون وتقييم مصالح العدالة، ولاسيما مصالح الضحايا.

### الأهداف

- ١- إجراء أربعة إلى خمسة تحقيقات جديدة في القضايا المتصلة بالحالات القائمة أو الجديدة، وأربع محاكمات على الأقل، رهنا بما يؤمن من التعاون الخارجي. (الهدف الإستراتيجي ١)
- ٢- استحداث آليات خاصة تتيح جميع التعاون اللازم وخاصة في مجال القبض على الأشخاص وتسليمهم وحماية الشهود وتنفيذ الأحكام. (الهدف الإستراتيجي ٥)
- ٣- زيادة الدعم المتواصل للمحكمة عن طريق تعزيز الاتصال والتفاهم المتبادل مع أصحاب المصلحة والتشديد على دور المحكمة واستقلاليتها. (الهدف الإستراتيجي ٦)



النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف في عام ٢٠١١
<p><b>الهدف ١</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>موافاة اللجنة التنفيذية بتقارير تحليلية دورية عن البلاغات الواردة والمسائل المتعلقة بالاختصاص والمقبولية و/أو مصالح العدالة بالنسبة للحالات رهن الفحص التمهيدي أو التحقيق.</li> <li>الامتثال بصورة فعالة وفي الوقت المناسب للإجراءات الداخلية المتعلقة بطلبات المساعدة.</li> <li>مواصلة توفير مجموعة موسعة من الجهات التي تزود المحكمة بالمعلومات وأشكال أخرى من الدعم والتي تتعاون معها لأغراض التحقيق/المحاكمة وإبرام اتفاقات/ترتيبات التعاون المطلوبة عند الاقتضاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>النسبة المئوية من التقارير المقدمة في الموعد المحدد والمؤيدة بالأدلة المقدمة من اللجنة التنفيذية.</li> <li>النسبة المئوية من الطلبات المجهزة وفقا للشروط المطلوبة من حيث الشكل والموضوع والتوقيت: معدل الامتثال.</li> <li>النسبة المتوقعة من ترتيبات التعاون والدعم المتوقعة وترتيبات التعاون المعقودة حسب الاقتضاء.</li> </ul>	<p>١٠٠٪</p> <p>٩٥٪</p> <p>١٠٠٪</p>
<p><b>الهدف ٢</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>إحراز تقدم مناسب في تنفيذ استراتيجيات التعاون والقبض التي توضع لكل حالة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التنفيذ الفعلي مقارنة بالتنفيذ المخطط له.</li> </ul>	<p>١٠٠٪</p>
<p><b>الهدف ٣</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تنفيذ الأهداف السنوية التي تتضمنها استراتيجيات التعاون والعلاقات الخارجية والمتصلة مباشرة بمكتب المدعي العام.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>معدل التنفيذ الفعلي للأهداف السنوية.</li> </ul>	<p>١٠٠٪</p>

## الموارد من الموظفين

### المساعدة المؤقتة العامة

١٦٦- ستواصل الشعبة المطالبة بموارد المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة في عام ٢٠١٠ لعشرة أشهر من العمل لمستشار/محلل لشؤون التعاون برتبة ف-٢ لاستمرار الحاجة إليه.

### الموارد من غير الموظفين

#### السفر

١٦٧- على النحو المحدد في عام ٢٠١٠، يلزم زيادة عدد البعثات لأغراض الفحص التمهيدي والتعاون ولكن مع تقليل عدد أيام هذه البعثات. ويغطي بالتالي البند المتعلق بالسفر في عام ٢٠١١ عددا أقل من أيام البعثات (انخفاض يبلغ ١٥١ يوما أو ٢٥ في المائة) ويسمح مع ذلك بقيام ١٦ بعثة إضافية دون زيادة كبيرة في الميزانية بالمقارنة بعام ٢٠١٠. وستستوعب الزيادة الطفيفة البالغة ١٦ ٧٠٠ يورو والتي تشمل الزيادة في أسعار الطيران إلى أماكن العمليات من الانخفاض في ميزانيات السفر المطلوبة لبرامج فرعية أخرى تابعة لمكتب المدعي العام.

١٦٨- وتطلب البعثات المتصلة بالحالات لتأمين التعاون في جميع الحالات ومواصلة التحليل في الحالات قيد التحقيق. وانخفض عدد البعثات بنسبة ١٢ في المائة ليبلغ ٩٩ بعثة للمحللين المعنيين بحالات معينة والخبراء الاستشاريين المعنيين بالتعاون الذين يسافرون قبل بعثات التحقيق أو الذين يقدمون الدعم لها.

١٦٩- وتشمل الميزانية الأساسية بعثات لأغراض الفحص التمهيدي الذي يقوم به قسم تحليل الحالات في ثماني حالات على الأكثر. وتشمل أيضا سفر مدير الشعبة لحضور الاجتماعات الرفيعة المستوى وضمن تعاون الدول والمنظمات الدولية مع المدعي العام أو نيابة عنه وكذلك لسفر الخبراء الاستشاريين في مجال التعاون. وتوفر الميزانية الأساسية الآن أربع بعثات ونصف في المتوسط شهريا مقابل بعثتين ونصف في عام ٢٠١٠ دون زيادة كبيرة في التكاليف.



### ٣- البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيقات

#### مقدمة

١٧٠- تساهم الشعبة في نوعية العدالة بدعم الاضطلاع بتحقيقات منصفة وسريعة وفقا لنظام روما الأساسي. وهي مسؤولة عن إعداد الخطط الأمنية وسياسات الحماية اللازمة لكل حالة من أجل ضمان سلامة ورفاه الضحايا والشهود، والموظفين التابعين للمكتب، والأشخاص المعرضين للخطر بسبب تفاعلهم مع المحكمة، مع الالتزام بالممارسات الجيدة، وعند الاقتضاء بالتعاون والتنسيق مع قلم المحكمة في المسائل المتعلقة بالحماية والدعم. وتقدم الشعبة الخبرة والدعم للتحقيقات، وتساعد على إعداد وتنسيق الانتشار الميداني للموظفين التابعين للمكتب.

١٧١- وتقوم الشعبة أيضا بتحليل المعلومات والأدلة المتعلقة بالوقائع الجنائية، وذلك دعما للفحوص والتقييمات الأولية، والتحقيقات والمحاكمات.

#### الأهداف

١- إجراء ما يصل إلى خمسة تحقيقات في القضايا المتصلة بالحالات القائمة أو الجديدة، ومواصلة التحقيقات المتعلقة السبعة الباقية (بما في ذلك تقديم الدعم لثلاث محاكمات، رهنا بما يؤمن من التعاون الخارجي). (الهدف الإستراتيجي ١)

٢- إرساء نظام يتصدى للمخاطر الأمنية والسعي الجاد لتأمين القدر الأقصى من أمن كافة المشاركين تمثيا مع نظام روما الأساسي. (الهدف الاستراتيجي ٢)

الهدف في عام ٢٠١٠	مؤشرات الأداء	النتائج المتوقعة
		<b>الهدف ١</b>
الانحراف صفر٪ على أساس عدم وجود ظروف طارئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>التجميع حسب الخطة مقارنة بالتجميع الفعلي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تجميع الأهداف الواردة في خطة أفرقة التحقيق المشتركة التي تم الوصول إليها بشأن التحقيقات الخمسة والفحوص الأولية وتحليلها.</li> </ul>
< ٩٠٪ من الارتياح	<ul style="list-style-type: none"> <li>استقصاءات نصف سنوية لمدى الارتياح للنواتج التحليلية (الفريق المشترك والفريق المعني بالمحاكمات واللجنة التنفيذية).</li> </ul>	
الانحراف صفر٪ على أساس عدم وجود ظروف طارئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>مستوى تنفيذ الإستراتيجية وفقاً للخطة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنفيذ إستراتيجية الضحايا المتعلقة بالتحقيقات.</li> </ul>
		<b>الهدف ٢</b>
صفر	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد الحوادث الأمنية الناتجة عن التعرض بغير مقتض أو عدم اتخاذ إجراء من جانب مكتب المدعي العام.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم وقوع حوادث أمنية للشهود أو للموظفين نتيجة للتعرض بغير مقتض أو عدم اتخاذ إجراء من جانب مكتب المدعي العام.</li> </ul>



## (أ) البرنامج الفرعي ٢٣١٠: أفرقة التحقيق

## الموارد من الموظفين

١٧٢- لا تطلب وظائف جديدة لهذا البرنامج الفرعي. وتستوفي جميع الموارد المطلوبة للحالات الجديدة بالتناوب مع المحققين العاملين بالقضايا الأخرى التي دخلت مرحلة المحاكمة؛ وعلى سبيل المثال، أعيد توزيع أعضاء من فريق التحقيق المعني بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى على التحقيقات المتعلقة بكينيا والتحقيقات الجديدة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧٣- وهناك زيادة في التكاليف المتصلة بالموظفين في هذا البرنامج الفرعي يستوعبها الانخفاض في البرنامج الفرعي ٢٣٢٠ الناشئ عن إعادة توزيع أربع وظائف داخل الشعبة. والنتيجة هي تقديم ميزانية محايدة للبرنامج ٢٣٠٠.

١٧٤- وفيما يتعلق بوظائف المحققين المائتين الثلاث، فإن نقلهم من البرنامج الفرعي ٢٣٢٠ إلى البرنامج الفرعي ٢٣١٠ يرجع بالأحرى إلى أسباب فنية لتبعيتهم في التنظيم الداخلي الجديد لوحدة التحقيقات المالية وبالتحديد لمنسق التحقيقات.

١٧٥- والهدف من النقل المقابل لوظيفة من أفرقة التحقيق إلى قسم التخطيط والعمليات (٢٣٢٠) هو توفير المزيد من الدعم لوحدة الاستجابة العلمية بتزويدها بموظف للطب الشرعي.

١٧٦- ولم يبت حتى الآن في إعادة تصنيف وظيفة منسق الطب الشرعي من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥.

١٧٧- وقد أعيد تصنيف وظيفة منسق الطب الشرعي إلى الرتبة ف-٥ فعلا في عام ٢٠٠٦. واعتمد هذا التصنيف على دراسة استقصائية للمهام المتصلة بهذه الوظيفة، بما في ذلك على جميع الأعمال المتوقعة من شاغل الوظيفة. ولكن نظرا لانخفاض أنشطة الطب الشرعي في ذلك الحين، تقرر إرجاء النظر في رفع مستوى الوظيفة إلى الرتبة ف-٥ إلى حين الاحتياج إلى جميع الأعمال المتصلة بها على أساس دائم.

١٧٨- وقد تم الوصول إلى هذه المرحلة الآن. وتنفذ حاليا المجموعة الكاملة من أعمال الطب الشرعي، بما في ذلك عمليات استخراج الجثث في الموقع، والتحليل بالحمض النووي والأشعة السينية لتحديد العمر والهوية، وفحص الأدوات المضبوطة، والمعاينة والتصوير بالموقع. وفي جميع القضايا تقريبا، تقدم الأدلة التي يتم التوصل إليها إلى المحكمة.

### المساعدة المؤقتة العامة

١٧٩- لا يزال البرنامج الفرعي في حاجة إلى أموال للمساعدة المؤقتة العامة بما يكافئ خمسة أشهر من العمل لمحقق برتبة ف-٣، وأربعة أشهر من العمل لمحقق معاون برتبة ف-٢، بدلا من المحققين العاملين في المحاكمات الجارية. ويطلب أيضا مبلغ لمواصلة مشروع تبادل المعلومات التابع للوحدة المعنية بجرائم الحرب.

### الموارد من غير الموظفين

#### السفر

١٨٠- نتيجة للجهود التي يبذلها المكتب لتحقيق مكاسب في الكفاءة في البند المتعلق بالسفر، يقل المبلغ المطلوب للسفر في عام ٢٠١١ بمقدار ٢١٦ ٥٠٠ يورو عن المبلغ المعتمد في ميزانية عام ٢٠١٠. وزاد المجموع الإجمالي للبعثات نتيجة للتحقيقات الجديدة ولكن انخفض عدد أيام البعثات بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا، من ٣٣٥ يوما إلى ٢١٠ يوم.

١٨١- وأدرج اعتماد لجميع الأعمال المتعلقة بالتحقيق وجمع الأدلة في التحقيقات والمحاكمات الجارية، فضلا عن إدارة الشهود في القضايا المعلقة (لعدم تنفيذ أوامر القبض)، للحفاظ على الاستثمارات وسلامة الإجراءات في حالة القبض أو التسليم في مرحلة لاحقة.

#### نفقات التشغيل العامة

١٨٢- يتعلق هذا البند من الميزانية بالتكاليف التي يلزم تكبدها لتمكين الشهود من حضور المقابلات وتوفير الرعاية للشهود الذين يحضرون المحاكمات. ونظرا للزيادة في التحقيقات الجارية والقضايا المعلقة، ارتفع هذا البند في عام ٢٠١١ من ٧٥ ٠٠٠ يورو إلى ٣٣٩ ٤٠٠ يورو، بما يتماشى مع العمليات الميدانية المتوقعة في هذا العام. وتستوعب هذه الزيادة بالكامل بالانخفاض في ميزانية السفر المطلوبة لهذا البرنامج الفرعي.

#### اللوازم والمعدات

١٨٣- كما في عام ٢٠١٠، يطلب مبلغ ٢٠ ٠٠٠ يورو لاستبدال وتغيير اللوازم الميدانية، وشراء أجهزة الاتصال المتعلقة بإدارة الشهود في الحالات الخمس.

الجدول ٣١ - البرنامج الفرعي ٢٣١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١

السمو في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ (بالآلاف اليورو)		الميزانية المخصصة لعام ٢٠١٠ (بالآلاف اليورو)		تفقات عام ٢٠٠٩ (بالآلاف اليورو)		الفرقة التحقيقي
	المبلغ	الأساسية	الأساسية	التصلة بالخدمات	الأساسية	التصلة بالخدمات	
٤,٨	٢٠١,٩	٤٤٣٦,٦	٤٤٣٦,٦	٤٢٣٤,٧	٤٢٣٤,٧	٢٧١,٩	موظفو الفئة الفنية
		٣٦٨,٤	٣٦٨,٤	٣٦٨,٤	٣٦٨,٤		موظفو الخدمات العامة
٤,٤	٢٠١,٩	٤٨٠٥,٠	٤٨٠٥,٠	٤٦٠٣,١	٤٦٠٣,١	٤٠٢,٧	الاجموع الفرعي، الموظفون
		١٧٠,٦	١٧٠,٦	١٧٠,٦	١٧٠,٦	٠	المساعدة المؤقتة العامة
		١٧٠,٦	١٧٠,٦	١٧٠,٦	١٧٠,٦	٠	الاجموع الفرعي، الرتب الأخرى
-٢٥,١	-٢١٦,٤	٦٤٥,٢	٦٤٥,٢	٨٦١,٦	٨٦١,٦	٢٠٥,٢	السفر
٢٨,٣	٧٥,٠	٣٣٩,٦	٣٣٩,٦	٢٦٤,٦	٢٦٤,٦	٧٥,٠	تفقات التشغيل العامة
		٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٠	الوزن والمواد
		١٠٠٤,٨	١٠٠٤,٨	١١٤٦,٢	١١٤٦,٢	١١,٤	الألات والمعدات
-١٢,٣	-١٤١,٤	٥٩٨٠,٤	٥٩٨٠,٤	٥٩١٩,٩	٥٩١٩,٩	٥٨,٥	الاجموع الفرعي، التكاليف غير المتصلة بالموظفين
-١,٠	-٦٠,٤	٥٩٨٠,٤	٥٩٨٠,٤	٥٩١٩,٩	٥٩١٩,٩	٥٨,٥	الاجموع
-٥,٥	-١٢,٣	٢١١,٢	٢١١,٢	٢٢٣,٥	٢٢١,٠	١٢,٥	الصيانة الموزعة
		٢١١,٢	٢١١,٢	٢٢٣,٥	٢٢١,٠	١٢,٥	

الجدول ٣٢ - البرنامج الفرعي ٢٣١٠: الملاك المقترح من الموظفين لعام ٢٠١١

الفرقة التحقيقي	الأساسية		التصلة بالخدمات		الاجموع الفرعي		الوظائف الحالية
	الأساسية	التصلة بالخدمات	الأساسية	التصلة بالخدمات	الاجموع الفرعي	الاجموع الفرعي	
الوظائف الجديدة/المتفرقة	١	١	١	١	١	١	الوظائف الحالية
	١	١	١	١	١	١	الوظائف الجديدة/المتفرقة
الوظائف المعاد توزيعها/تصنيفها	١	١	١	١	١	١	الوظائف المعاد توزيعها/تصنيفها
	١	١	١	١	١	١	الوظائف المعاد توزيعها/تصنيفها
٥٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	الاجموع



## (ب) البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: قسم التخطيط والعمليات

## الموارد من الموظفين

١٨٤- لا تطلب وظائف جديدة لعام ٢٠١١، وسيظل مستوى الوظائف على النحو المعتمد في عام ٢٠١٠.

١٨٥- وعلى النحو الوارد في الفقرات ١٧٣ إلى ١٧٥ أعلاه، هناك انخفاض بسيط في التكاليف المتصلة بالموظفين لهذا البرنامج الفرعي نتيجة لإعادة توزيع ثلاث وظائف من البرنامج الفرعي ٢٣٢٠ إلى البرنامج الفرعي ٢٣١٠ مقابل نقل وظيفة واحدة إلى البرنامج الفرعي ٢٣٢٠. وانخفض بالتالي العدد الصافي للوظائف المتصلة بهذا البرنامج الفرعي بمقدار وظيفتين.

## المساعدة المؤقتة العامة

١٨٦- لا تزال الاحتياجات من المساعدة المؤقتة المطلوبة مماثلة لاحتياجات السنة الماضية وهي ما يقابل ٢١ وظيفة مكافئة للعمل على أساس التفرغ للاستئناس بلغات العمل وغير لغات العمل وكذلك لتجهيز البيانات الوصفية للحالات قيد التحقيق. كما لا يزال الاعتماد لما يقابل شهرين من المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لتمكين الأخصائيين في الطب النفسي من أداء التقييمات السابقة للاستجوابات والمساعدة في مقابلات المحققين مع الأطفال والشهود الذين يتعرضون لإصابات مؤلمة في الميدان قائما.

١٨٧- ويطلب أيضا العمل لمدة خمسة أشهر لمحلل معاون برتبة ف-٢ مثل العام الماضي لتعويض النقص في موارد أفرقة التحقيق الناشئ عن تعيين محللين لدعم المحاكمات.

## الموارد من غير الموظفين

## السفر

١٨٨- هناك زيادة طفيفة في الاعتماد المطلوب للسفر تبلغ ٦٠٠ ٥٥ يورو لقسم التخطيط والعمليات بسبب الحاجة إلى زيادة عدد البعثات المتعلقة بالأغراض التالية وعدم القدرة على تخفيض مدتها:

(أ) البعثات المتعلقة بالتحليل المتعمق والجاري للحالات من أجل دعم التحقيقات؛

(ب) البعثات التي يقوم بها خبير مساعد لشؤون الضحايا أو أخصائي في الطب النفسي من المدرجين بالقائمة لأداء التقييمات السابقة للاستجوابات و/أو للمساعدة في مقابلات المحققين مع الضحايا/الشهود المصابين بصدمات شديدة؛

(ج) بعثات وحدة دعم العمليات من أجل تقييم المخاطر، وضمان الامتثال للنظم القائمة وفعالية التشغيل، وكفالة الأمن للموظفين الميدانيين، ومعالجة الحالات الطارئة؛

(د) بعثات الموظفين الميدانيين لدعم التحقيقات وإدارة المهام المتعلقة بالشهود في القضايا قيد البحث والقضايا المعلقة؛

(هـ) بعثات الطب الشرعي الداعمة للحالات قيد التحقيق أو المحاكمة.

١٨٩- وتعوض الزيادة في تكاليف السفر في هذا البرنامج الفرعي بالانخفاض في ميزانية السفر للبرنامج الفرعي ٢٣١٠ مما يؤدي إلى انخفاض ميزانية السفر لشعبة التحقيقات، بعد استيعاب التضخم، بمقدار ١٦٠ ٨٠٠ يورو.

الخدمات التعاقدية

١٩٠- تم الإبقاء على مبلغ ٦٠ ٠٠٠ يورو لمواصلة الاستعانة بمصادر خارجية للاستنساخ بلغات العمل وغير لغات العمل في أوقات الذروة ودعم الأعمال التحضيرية وجمع وتحليل الأدلة اللازمة للمحاكمات.

## الجدول ٣٣ - البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١

النمو في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ (بالآلاف اليورو)		الميزانية العمومية لعام ٢٠١٠ (بالآلاف اليورو)		تقديرات عام ٢٠٠٩ (بالآلاف اليورو)		قسم التخطيط والعمليات
	المبلغ	الاجموع	الاجموع	التصنيف بالخدمات	الاجموع	التصنيف بالخدمات	
-٥,٧	-٢٠١,٩	٣ ٣٦٤,٧	٣ ٠٧٨,٨	٣ ٢٨٠,٧	٢٨٥,٩	٢٨٥,٩	الأساسية
		١ ٥٩٦,٤	١ ٤٧٣,٦	١ ٤٧٣,٦	١٢٢,٨	١٢٢,٨	التصنيف بالخدمات
-٣,٩	٣٠١,٩	٤ ٩٦١,١	٤ ٥٥٢,٤	٤ ٧٥٤,٣	٤٠٨,٧	٤٠٨,٧	بدون تصنيف
		١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	المجموع الفرعي، الموظفون
		١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	١ ٦٥٢,١	المساعدة المؤقتة العامة
١٩,١	٥٥,٧	٣٤٦,٤	٣٤٦,٤	٢٨٩,٤	١,٣	٣٠١,٩	المجموع الفرعي، الرتب الأخرى
		٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠		٣١,٩	السفر
						٤١,٣	الخدمات التعاقدية
١٥,٩	٥٥,٧	٤٠٦,٤	٤٠٦,٤	٣٤٩,٤	١,٣	٣٧٥,٠	التدريب
							المجموع الفرعي، التكاليف غير المتصلة
-٢,٠	-١٤٦,٣	٧ ٠١٩,٦	٦ ٦١٠,٩	٦ ٧٥٥,٨	٤١٠,٠	٥ ٨٩٠,٣	بالموظفين
						٦ ٣١٨,٩	الاجموع
						١٩٧,٤	الصيانة الموزعة
		٢٤٢,٤	٢٣١,٥	٢٧٤,٠	٢,٥	١٨١,٨	١٥,٥

## الجدول ٣٤ - البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: الملاك المقترح من الموظفين لعام ٢٠١١

مجموع الموظفين	مجموع موظفي الخدمات العامة	الخدمات العامة-الرتب الأخرى	الخدمات العامة-الرتب الرئيسية	مجموع موظفي الفئة الفنية	مجموع فئات فونتها	وكل أمين عام مساعد أمين عام					قسم التخطيط والعمليات			
						١- ف	٢- ف	٣- ف	٤- ف	٥- ف		١- مد	٢- مد	عام
٤	٢	٢		٢	٢	١- ف	٢- ف	٣- ف	٤- ف	٥- ف	١- مد	٢- مد	عام	الوظائف الحالية
٥٩	٢٤	٢٤		٣٥	٣٥		١٨	١٢	٣	٢				المتصلة بالخدمات
٦٣	٢٦	٢٦		٣٧	٣٧		١٨	١٢	٥	١				الاجموع الفرعي
														المتصلة بالخدمات
														الاجموع الفرعي
														الوظائف الجديدة/المنقولة
-٢				-٢			-١		-١	١				الوظائف المعاد توزيعها/تصنيفها
-٢				-٢			-١		-١					المتصلة بالخدمات
٦١	٢٦	٢٦		٣٥	٣٥		١٧	١٢	٣	٢				الاجموع

## ٤- البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الادعاء

## مقدمة

١٩١- شعبة الإدعاء هي المحور في العمل الرئيسي الذي تقوم به المحكمة ألا وهو الاضطلاع بإجراءات علنية منصفة وفعالة وسريعة وفقاً لنظام روما الأساسي، وهي المسؤولة عن الدعاوى القضائية المعروضة على الدوائر التابعة للشعب القضائية الثلاث وإعداد كافة المذكرات الخطية التي تُعرض على الدوائر والمشاركة في أنشطة التحقيق والعمل التمهيدي المتصل بالقضايا ضمن أفرقة مشتركة.

## الأهداف

١٩٢- إجراء أربعة إلى خمسة تحقيقات في القضايا المتصلة بالحالات القائمة أو الجديدة، وأربعة محاكمات على الأقل، رهنا بما يؤمن من التعاون الخارجي. (الهدف الإستراتيجي ١)

النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف في عام ٢٠١١
<p><b>الهدف ١</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● جودة عالية وإيجاز في الطلبات التي تُعدّ في الإطار الزمني المحدد.</li> <li>● عرض الأدلة بشكل يتصف بالكفاءة على دائرة المحاكمة التمهيدية والدائرة الابتدائية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● معدل قبول العرائض والموافقة على الطلبات المقدمة إلى الدوائر.</li> <li>● الوقت الذي تستغرقه الدعوى المقدمة من المدعي (أيام المحاكمة الفعلية) لكل قضية.</li> <li>● أقل عدد ممكن من الشهود في القضية الواحدة لتقليل التعرض.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● <math>\leq 80\%</math></li> <li>● <math>\geq 6</math> أشهر</li> <li>● أقل ما يمكن - يعادل على الأقل المستوى في المحاكمات الجارية (٣٥-٣٠)</li> </ul>

## الموارد من الموظفين

### إعادة التوزيع

١٩٢- لا تطلب وظائف جديدة لشعبة الادعاء في عام ٢٠١١.

١٩٣- وعلى النحو الوارد في المقدمة المتعلقة بمكتب المدعي العام، تنتظر إحدى عمليات إعادة التصنيف من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ الموافقة على وظيفة منسق الادعاء التي أعيد توزيعها من ديوان المدعي العام في ميزانية عام ٢٠١٠. وترجع الزيادة في المهام إلى إعادة تنظيم الوظائف التمثيلية لنائب المدعي العام المتبقي وواجباته في المحكمة بشكل دائم.

١٩٤- وتشمل المهام الرئيسية لهذه الوظيفة المؤيدة لإعادة التصنيف ما يلي:

فيما يتعلق بنائب المدعي العام لشؤون الإدعاء:

(أ) الإشراف على رؤساء أفرقة الادعاء والأعضاء الآخرين في الأفرقة المشتركة وأفرقة المحاكمات من خلال وضع مبادئ/ترتيبات توجيهية وتنسيقها لضمان الاتساق في المسائل القانونية والإنجاز والتطوير الأمثل للإستراتيجية القانونية، ومن خلال مراجعة الملفات الخاصة بهم؛

(ب) تقديم المشورة القانونية للمدعي العام ونائب المدعي العام في القضايا والمسائل القانونية وسياسة المكتب وغيرها من المسائل الإستراتيجية والقانونية؛

(ج) إعداد و/أو مراجعة المذكرات القانونية لضمان جودتها العالية واتساقها وتمثيلها بأفضل وجه ممكن للمصالح الإستراتيجية للمكتب؛

(د) تمثيل شعبة الادعاء في المحكمة والاتصالات الخارجية مع المنظمات الدولية، وزيارات القضاة والممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والمجموعات الخارجية الأخرى.

١٩٥- ويقوم المنسق المؤقت من المساعدة المؤقتة العامة بدور هام في تنسيق فرق الادعاء وتحسين صياغة المذكرات وتعزيز الاتساق بين الملفات. ويشرف المنسق على إدارة جميع الأفرقة ويعمل على تنفيذ دليل العمليات الجديد بشكل موحد في جميع أنحاء الشعبة. وهو حلقة الاتصال أيضاً بين أفرقة المحاكمات واللجنة التنفيذية، ويعمل على توحيد وتبسيط الأنشطة.

### المساعدة المؤقتة العامة

١٩٦- لا تزال الحاجة إلى المساعدة المؤقتة العامة قائمة بنفس المستوى المعتمد في عام ٢٠١٠ من أجل مواصلة الدعم المقدم لقضية المدعي العام ضد جان بيير بوبا واستكمال قدرات فريق الادعاء التمهيدي (الذي يتكون إجمالاً من أعضاء فريق المحاكمة المعني بقضية المدعي العام ضد لوبنغا السابقين الذين انتهت أعمالهم بهذا الفريق في أواخر عام ٢٠١٠) في القضيتين المتعلقتين بالحالة في كينيا.

١٩٧- ولا تزال هذه الموارد مطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة وليس للوظائف الثابتة لعدم وضوح دوران الموارد المتعلقة بالمحاكمات (الوظائف الثابتة) بعد انتهاء الإجراءات في قضية المدعي العام ضد جيرمين كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي (نهاية عام ٢٠١١) في الوقت الحالي. ولا يمكن بالتالي تحديد مدى الاحتياج إلى الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة بعد عام ٢٠١١.

١٩٨- وباختصار، تشمل الموارد المطلوبة من المساعدة المؤقتة العامة ما يلي:

الفريق المعني بالحالة في كينيا

(أ) وكيل مدعي عام (ف-٤) لمدة ١٠ أشهر؛

(ب) موظفان قانونيان (ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهما؛

(ج) وكيل معاون للمدعي العام (ف-٢) لمدة ٩ أشهر؛

الفريق المعني بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(أ) وكيلان للمدعي العام (ف-٣) لمدة ١٠ أشهر لكل منهما؛

(ب) وكيل معاون للمدعي العام (ف-٢) لمدة ٩ أشهر؛

(ج) وكيلان مساعداً للمدعي العام (ف-١) لمدة ٨ أشهر لكل منهما.

الموارد من غير الموظفين

السفر

١٩٩- السفر مطلوب ليس لبعثات الفريق المشترك المتعلقة بدعم التحقيقات فحسب ولكن للمهام التمثيلية التي يقوم بها نائب المدعي العام والرامية إلى توسيع المعرفة بأنشطة المحكمة والتعاون معها أيضاً.

٢٠٠- ونتيجة للإجراءات التي اتخذت لفعالية السفر على النحو المبين أعلاه، انخفض عدد البعثات المطلوبة لشعبة الادعاء قليلاً وبلغ ٥٧ بعثة مقابل ٦١ في عام ٢٠١٠. وانخفض العدد الإجمالي لأيام البعثات بنسبة كبيرة بلغت ٢٣ في المائة، مما أدى إلى تعويض جميع الزيادات التضخمية وانخفاض صاف ضئيل في نفقات السفر بلغ ٧ ١٠٠ يورو.

